

الموجوب الطبع لان في الاول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفي الثاني  
عطف جملة خبرية على الجملة خبرية وهو غير صحيح فان لا يقع الاول والجملة خبرية والباقي تمام  
اجزاء الخبرية المشددة وتعلق خبرية بالجملة خبرية تاما ان شئت تاديب في خبرية وموجب  
متقدرة ان اردت ان تطلب خبرية متعلقين من خبرية وكذا انما بعد حقا وكذا  
وعبارة العنكب بعد ايراد التخصيص بالبيت ما نفعه وجوابه ان مراد التخصيص  
حسب مثل قولنا ان تصيب زيد فهو امر على ان تكون التام لتعريف المنصوب  
فلا تفتقر لانك تقول ان تمام الجملة ان تكون الفاعل متعلقا بالمتقدرا لا يحتاج الى  
الى الربط لان متعلق من شدة انه يرتقب ان يتم قوله فان لا يقع عبارة الطول فانه  
لا يحسن التام  
صوابه ليس وهو طلب الاقبال الى طلب المتكلم اقبال الى الخاطب وقوله ترون البالد  
وقوله لفظا محذورا بالالفاء وتعد برادع يوسف ان عن هذا وقد تستعمل في بيان  
حقيقة النداء وطبيعة التسمية وهي انية بيانية ونكات اختيار الحقيقة او مجاز  
من مجازاة وتسمية هذا العلم وقد خلا عنه هذا الوجه الطول وكذا انهم يصيب  
اي مجاز وهو طلب الاقبال الى الطلب المتقدم فالاصناف للعلم كالاصناف  
بين النداء والاعمال المستعمل هو في ان الاعمال لزوم الاقبال الى بعض الاعمال غير  
المقبل بين ان يكون بحيث لا يسع عرف يتعلم اي يتكلم من ظاهرا  
وجملة التي عطف تسمية على زيادة التعليل عن الزيادة لان اصل التعليل  
الذي والاختصاص الذي الظاهر اننا استعملنا صيغة من الاختصاص وليس كذا  
كما هو ظاهر في الاختصاص كذا هو في اللفظ وتعدير اصله في خصوصية التام  
الاصلي فيه ان يستعمل في مقام تخصيصه الى تخصيص المنادى في قوله  
هو المتكلم عند قصد خبره منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل في هذا المثال  
بم جعل الذي يتكلم لظلمة التخصيص كما قال وتقبل التي وجبت في العلاقة  
بين النداء والاختصاص الاطلاق والتعريف حقا وكذا انهم قوله فيقول  
مجرد الذي فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر  
غير احسن من يدور الامر بصورة النداء في خبره والاولاد يرتفع كما نسب  
اليد هو الفعل المذكور في النداء ووصفه هو الرجل بمعنى الخالص التخصيص  
على ما دل في زاد المتكلم بالرجل نفسه فاشبهها بالانسان واليهما كتب انهم  
قوله فاشبهها بالانسان عطف وتاما نقل هذا النداء التخصيص في الحكم المستعمل عنده  
من بيان على الصفة كما ذكره المتخصصون واتباع الخليل بالانها بالرفق على انه  
صفة من جهة المعنى فاما ما يستعمل فيه اللفظ البسيط لو كان في ارضه الحالة  
الراضة

الراضة التخصيص على المتكلمية يتقدرون على اختصاصه على ان الجملة خبرية والباقي  
اسم الاختصاص من جهة التخصيص على المتكلمية وعلى جملة خبرية حقا في خبرية  
تلك الجملة مع جملتها بقوله اي متقدرا الى متقدرا من خبرية على الصفة نظر الكثرة  
منها في الاول وهو متقدرا على الفاعل من النداء من الاختصاص فلا يفتقر الى  
الفتحة هنا من شرح التوضيح للشيخ خالفه الثالث عشر من الفرق بين النداء  
والاختصاص ان اياها اختلفت في خبرها هل هي اعراب او بناء وفي الخبر  
بناها خلاف اننا نظره على القول بانها اعراب هل هي من خبرية على مذهب السير  
منها انها مبتدأ او خبر لانظر في الرابع عشر من الجوهري ليس والرجل يرتفع  
صفة لاي اعتبار اللفظ وكتب ايهم قوله من خبرية اي اتفاقا في الخبرية  
بخلاف النداء فان بعضهم اجازت خبرية في الخبرية والجملة خبرية على  
قوله السير ان اي صيغة او خبرية يكون من اعراب ولا يخفى ان هذا الضم في الخبر  
لا ينافي ولا يجمع في جعل نصب على ان حال نظر فيه بان الخليل انما هي جملة  
والاختصاص بل انما الرجل اذا اشبهها في جعل نصب بضم خبرية وجوابه ان  
ايها الرجل كما سبقت ان ذلك قوله في هذا الذي واعتقد رحمه بان العامل لما كانت  
واجب الحذف وصحها في قوله من تعلل حرك على متعلقة بان من جعل نصب على  
الى الية هذا وكذا كون الجملة من جعل نصب على العامل ليس للازم فتكون اعتراضية  
كما في تحت الريب اقر من الناس المصنفة افاده ليس في هذا المثال متقدرا  
الذي يفسر المراد من الجملة الواقعة حالا من الاستغناء في العلاقة  
النداء منطلقة التوجه ارفع من استقوال مالام من الاخص حيث استعمل  
مطلقة طلب الاقبال الذي هو النداء من طلب الاقبال فخصه في الاشارة  
والعلاقة من التخصيص مشابهة من المنادى من انه ينبغي الاقبال على  
كل منادى في العلاقة فيما بعد كون ما بعد ما فيه ينبغي الاقبال عليه بالخطاب  
كالمنادى للاهتتام بها وامتلاك القلب بشا منها من عرف بالانما عند لزوم  
كثرة او ظهور جلاوته كما في زيادة الى اشارة للتخصيص والافتقار الى الظهور  
ان شيئا منها وشا للتوجه وان اوجه صنيعة خلافه ولو كان عرابت دعوت  
بما نفعه وشا للتخصيص والتعريف كما في ند الاطلاق والاختصاص  
ذلك كذا المتوجه من والمتفحص عليه وهو مثال التوجه ما من ما سبق ما قبل  
وما يشبه ذلك كالنسخ من هو عطفون على الاستغناء وشا التخصيص بالاس  
قد يقع اي مجاز الخبرية من وقوعه عداه من دونه على التخصيص من  
الرجعية كما مر من تحت العشر ط الى بنى وبنى عطف على الكائن على  
والتمثيل وتقال في الاطلاق كما مر من قوله في طرفة عين العافية فهو المراد  
منه من نقل حاصله من الزمنية الماضي واستمر حتى ان انما قلنا

٢٤٢